العنوان:	اقتصاد الإستهلاك والدين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917 - 1948)
المؤلف الرئيسي:	بزار، لوزية محمد جميل
مؤلفين آخرين:	بركات، رنا رضا(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2015
موقع:	بيرزيت
الصفحات:	1 - 203
رقم MD:	702830
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بيرزيت
الكلية:	كلية الاداب
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تطبيع الاقتصاد، الإستهلاك، الإسلام و الإقتصاد، الإنتداب البريطاني، فلسطين، حرب 1948
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/702830



كلية الآداب / دائرة الدراسات الثقافية

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

رسالة ماجستير بعنوان

اقتصاد الاستهلاك والدَين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917–1948)

Consumption and Debt Economy:

the British Mandate Period in Palestine (1917-1948)

مُقدمة من:

لوزية محمد جميل بزار

بإشراف: د. رنا بركات

2015



كلية الآداب / دائرة الدراسات الثقافية

برنامج الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة

عنوان الرسالة:

اقتصاد الاستهلاك والدَين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917–1948)

Consumption and Debt Economy: the British Mandate Period in Palestine (1917–1948)

رسالة ماجستير مُقدمة من:

لوزية محمد جميل بزار

لجنة المناقشة:

د. رنا بركات

د. عبد الرحيم الشيخ

د. منير فخر الدين

قُدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

2015

اقتصاد الاستهلاك والدين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (١٩١٧-١٩٤٨)

Consumption and Debt Economy: the British Mandate Period in Palestine (1917-1948)

رسالة ماجستير مُقدمة من:

لوزية محمد جميل بزار

إشراف:

د. رنا بركات

تاريخ المناقشة: ١٩ أيار ٢٠١٥

أعضاء لجنة النقاش:

د. رنا بركات (رئيسةً) ....

د. عبد الرحيم الشيخ (عضواً) ....

د. منير فخر الدين (عضواً) ....

قُدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج الدراسات العربية المعاصرة من كلية الآداب في جامعة بيرزيت- فلسطين

٢٠١٥

شُكر وَامتِنان

في أولى صفحات هذا المشروع البحثي، أُقدم شكري وامتناني لأول من يستحق هذا التقدير؛ إلى الدكتورة رنا بركات... ملهمتي.

محبتي وشكري لوالدّي الرائعين. أُمي وأَبي، أعجز عن التعبير عن شعوري بإعتزازي وفخري بهما. وأشكر إخوتي وأخواتي... عائلتي الأجمل... أحبائي.

وأتقدم ببالغ الشكر والتقدير لأعضاء لجنة النقاش، الدكتور عبد الرحيم الشيخ، والدكتور منير فخر الدين... ولرئيس دائرة الفلسفة الأستاذ جمال ظاهر. وأجمل تحية محبة وشكر لأميرة دائرة الفلسفة الأستاذة فايزة عبيدة.

كل الشكر والعرفان لِ قسم الحاج وفيروز شحرور... صديقتاي في برنامج ماجستير الدراسات العربية المعاصرة.

اقتصاد الاستهلاك والدين:

زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917-1948)

" لا يوجد كم بلا كيف، ولا يوجد كيف بلا كم،
اقتصاد بلا ثقافة، نشاط عملي بلا فكر،
والعكس بالعكس". (غرامشي، فلسفة الممارسة)

ملخص الدراسة

كشفت هذه الدراسة عن آليات ربط الاقتصاد الفلسطيني بالسوق الرأسمالي الأوروبي خلال حقبة الانتداب البريطاني على فلسطين. وأعادت النظر في البعد التاريخي لبدايات إقصاء المشروع التحرري واستبداله بالاقتصاد السياسي الليبرالي. إن الأدبيات والدراسات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة لم تلجأ للتاريخ لفهم الليبرالية في السياق التاريخي العام للاقتصاد الفلسطيني المستعمَر، ولكنها ركزت فقط على النيوليبرالية. لذلك ومن خلال الحفر في الخطاب الإشهاري وميكانيزم زرع الثقافة الاستهلاكية داخل المجتمع الفلسطيني، نظر هذا العمل البحثي في المدى الطويل لعملية إدخال الإنتاج الرأسمالي التنافسي المباشر إلى السوق الفلسطيني المنتدَب بريطانياً. وقد تحوَّل السوق الفلسطيني في أعقاب الانتداب البريطاني على فلسطين من مُسِّوق وموزِّع للإنتاج المحلي إلى مُرَوِّج للمنتجات الصناعية والثقافية الأوروبية والأمريكية. وهذه المقولة استدعت تفحص وتحليل إعلانات عدد من الصحف الفلسطينية التي كانت تصدر حينها، وهي "فلسطين" و"الكرمل" و"الدفاع". و لِكوْن الصحف إحدى وسائل الترويج وأداة سلطة، فإن هذه الدراسة أَولت ما يمكن تأويله حول صيغ الخطاب وعمقها في الإعلانات لا في ظاهرها كي تُسلط الضوء على آليات التجنيد السياسي والاقتصادي الاستعماري لغزو فلسطين.

كما وناقش هذا المشروع الدراسي بُنية وتاريخ استثمار رؤوس الأموال الاستعمارية في سوق الإقراض المصرفي، وتمدده الكبير في ظل تولي الإدارة الانتدابية حكم فلسطين، ومن ثم نشوء عدد من المؤسسات المالية المحلية الرأسمالية. وتم هذا التحليل بناء على أوراق الأرشيف الموجودة في أرشيف بلدية نابلس، وكذلك

إعلانات المصارف وشركات التأمين الفلسطينية والعربية والأوروبية في الصحف الفلسطينية الثلاث. وبموجب المعطيات المذكورة؛ حاول هذا المشروع البحثي الكشف عن تغير النظام المالي الفلسطيني ومدى اتساع سوق الإدانة والتسليف والتأمين بمختلف أنواعها، والتي بإمكانها تجسيد وترسيخ الحالة الليبرالية والفردية بُغية تحوير المجتمع الفلسطيني عن تحقيق أهدافه، ذلك أن محاولة تسليع رأس المال الفلسطيني تدور حول استبدال التحرر بالتطبيع الاقتصادي أو ما يمكن الإطلاق عليه مسمى"السلام الاقتصادي".

تبتني هذه الدراسة **محتوياتها** في خمسة فصول:

الفصل الأول: تأسس فصلها الأول على هيكلية نظرية ومنهجية لتتخذ منها القاعدة الأساسية التي ستقف عليها الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني: ويباشر في ابتناء ذاته بالاعتماد على السياق التاريخي للوجود الانتدابي في فلسطين، بحثا عن جذور ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الرأسمالي الاستعماري منذ بداياته، وسعيا للكشف عن أدوات تزييف الوعي لخلق الاستهلاكية الزائفة التي لا يزال المجتمع الفلسطيني يتخبط فيها.

الفصل الثالث: ويستوفي البحث في زيف الاستهلاكية التي أنشأها الاستعمار البريطاني من خلال الكشف عن سياسات الإقراض واحتكار سوق فلسطين والهمينة عليه عبر مجموعة إملاءات كولونيالية رأسمالية فرضتها بريطانيا على الفلسطينيين.

الفصل الرابع: ويستكمل البحث في دور مشاريع التنمية الإقراضية- الاستعمارية والمقنعة في تحويل المجتمع الفلسطيني من مقاوم إلى مطبّع، وإظهار السياق التاريخي للتطبيع و"السلام الاقتصادي" مع الكولونيالية الرأسمالية. ويُجمِل الفصل الخامس أهم الاستنتاجات التي بلغتها هذه الدراسة.

Abstract

This thesis aims to study the phenomenon of how the Palestinian economy and the European capital market were integrated during the British mandate period. The thesis also seeks to re-evaluate the historical dimensions and argue that during this crucial period liberalism took the place of and explicitly excluded a national liberation agenda. Previous related studies done on this subject did not use history to further an understanding of liberalism or interrogate in any significant way the historical context related to the Palestinian economy, focusing only on a narrow definition of neoliberalism. Through a thorough analysis of commercial advertisements and by understanding the mechanism of consumer culture within Palestinian society, this study focused on research the effect of the direct entry of competitive capitalist production to the Palestinian market under direct British colonial rule.

In the same era (the British mandate period), the Palestinian market shifted from being primarily a local marketing economy and a distributor of domestic production and products to being a promoter for the culture, products and industries of Europe and the United States of America. This argument involved examining and analyzing three contemporary Palestinian newspapers: "Falastin" , "Al-karmel" and "Al-Difa'." Because newspapers are considered a promotional tool, this study further uncovered the hidden agenda behind European and American advertisements to

highlight the political, economic and colonial mechanisms that were used to invade Palestine.

This study also discussed two main issues: first, the history of colonial capital investment in banks and lending institutions and this sector's massive expansion under British mandate rule over Palestine. Second, the thesis covered the emergence of a number of capital structured financial institutions. This analysis is based on archives and files found in the Nablus municipality as well as advertisements and related propaganda published in the previously mentioned newspapers by foreign and local banks and insurance companies. Based on an in-depth analysis of the gathered data, this research also sought to detect the change in Palestinian financial systems and spot the difference that occurred in the monetary and economic systems in terms of lending and borrowing, thus explaining and reflecting liberalism and the promotion of individual desires, that, I argue, worked to replace (and erase) the collective will and prevent the Palestinian community from achieving its goals of liberation from the political and economic domination of British imperialism. That is, this process involved the act of altering the Palestinian capital market one that produces goods that have economic value to becoming simple and passive commodified society in the eyes of the world market whose only active role was to be conspicuous consumers in the world (European) market. In other words, the overall argument of this thesis involves a historical analysis of the

phenomenon of “economical peace - normalization” as an alternative to liberation.

This study is structured on the following five chapters:

Chapter One: discussed the introduction to the thesis including its theoretical and methodological framework;

Chapter Two: discussed the historical framework to the British Mandate in Palestine and the foundations of colonial capitalism to undercover the tools for conspicuous consumption in Palestinian society;

Chapter Three: discussed the politics of debt and the means towards monopolizing the Palestinian market through its hegemony of tools British colonial power;

Chapter Four: discussed colonial developmental economic policy through “masked debt” that worked to transform Palestinian society from one that resists colonial power to one that normalizes with colonial policy;

Chapter Five: discussed the perceived results and conclusions of the previous chapters.

اقتصاد الاستهلاك والدَين:

زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (**1917–1948**)

مقدمة: رحلة إلى الماضي الفلسطيني القريب

أحدث الانتداب البريطاني تغيرات مباشرة وهامة في السوق الفلسطيني منذ أن بدأت بريطانيا تمارس الصلاحيات الإدارية التي أقرتها عصبة الأمم. وجراء نشوء المصالح الأوروبية في فلسطين عملت بريطانيا على مأسسة البنية التحتية التي تربط النظام الاقتصادي الفلسطيني بالنظام الاقتصادي المهيمِن عالميا طوال فترة إدراتها له؛ أي الاقتصاد الرأسمالي. بالإضافة إلى ذلك، ساعد هذا الاستعمار المباشر على وضع وتثبيت دعائم مشروع إقامة دولة الاستيطان الصهيونية في فلسطين.

وعلى أثر تلك الهيمنة، شهد المجتمع الفسطيني تحولات عدة في بُناه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهذه الأخيرة؛ أي البنية الاقتصادية، شكلت مدخلاً وجسراً مكّن المستعمِرون من احتكاره واستغلاله من خلال وضع سياسات اقتصادية تسمح للسلع الصناعية والنقدية الأوروبية بالتدفق إلى السوق الفلسطيني. وعلاوة على ذلك فرضت إدارة الانتداب القوانين والتشريعات التي تضمن استمرارية هذا التدفق ومن أجل إحداث تلك التغييرات الهادفة لتحقيق مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

واستطاع الانتداب البريطاني "فتح" السوق الفلسطيني أمام المنتجات الصناعية الأوروبية- الأمريكية التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات. وقد استَبَقَت الشركات الرأسمالية العابرة للقوميات والحدود "اللنبي" الجنرال؛ الذي أعلن الاحتلال العسكري البريطاني في فلسطين في عام 1917، و"هربرت صموئيل" أول مندوب سامي على فلسطين، وتواجدت في الساحة الفلسطينية برأسمالها السلعي والنقدي وهيمنت عليها، وحتى في ظل الحكم الانتدابي. وصاحب وجود تلك الشركات في فلسطين خطاب استعراضي فرجوي يدلل على وجود "نموذج حضاري" متطور يُبرِّر ويُنظم تلك الهيمنة على المجتمع المستعمَر ويُضفي عليها حيوية ثقافية

ليضعها في قالب عالمي، أو كما تُسمِّي نفسها ب"الثقافة العالمية"-المعولمة التي تسعى لتنميط المجتمعات الأخرى على نمطها.

وبُنِيَ هذا النمط المعيشي "الأوروبي" الذي استعرضته بريطانيا في السوق الفلسطيني على أمرين أساسيين هما: الاستهلاك والدَّيْن؛ الصورة والقرض. وبناء على مجموعة من آليات الاستيهام والإغراء احتكرت الدولة الكولونيالية الرأسمالية الليبرالية-بريطانيا أنماط الإنتاج والترويج والاستهلاك، وعملت على إعادة تَبيِئَته لإقامة مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني الذي يحافظ على المصالح الإمبريالية في المنطقة ككل.

وظهرت آثار التَبيِئَة والتنميط الاستعمارية على المجتمع الفلسطيني بوضوح بعد كسر ثورة 1936-1939، وتراجع حركة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين ومن ثم صعود حركة "التعاون" الاقتصادي. وبدت آليات التغلغل الرأسمالي تتمظهر فيه شيئاً فشيئاً، حيث راح المجتمع الفلسطيني يُشكل مجتمعه المدني إلى جانب الوجود الاستعماري في فلسطين. ولعل "مشاريع التنمية الإنتاجية" الممولة بريطانيّاً لدعم الإنتاج الزراعي تُعتبر الحل "التنموي" للتغلب على الظروف الاقتصادية الصعبة التي واكبها المجتمع الفلسطيني زمن ولاية الانتداب البريطاني له، لكنها ساهمت في إيجاد القابلية عند الفلسطينيين للتعامل السلِس مع الصهاينة والاستعمار البريطاني، وتحييد العنف في مواجهة المشروع الكولونيالي الرأسمالي-الاستيطاني.

وبذلك، يكون الانتداب البريطاني قد حوَّل العلاقة بينه وبين المجتمع الفلسطيني من الثورة والصراع من أجل التحرر إلى "السلام" من أجل الاستدانة، لتصبح العلاقة طبيعية داخله مع الهيمنة الاستعمارية. كما أن وجود الانتداب البريطاني في فلسطين وعملية التغيير الثقافي الذي قام بها عقب إدارته لها، يكشف عن نسق العلاقات الاستعمارية المؤدلجة والمعولمة التي جاءت بعد أوسلو، ويؤكد أيضا على البعد التاريخي لتلك العلاقات الرأسمالية الليبرالية التي حالت دون قيام دولة فلسطينية حرة وذات الاستقلال الناجِز.

الإشكالية

تسأل هذه الدراسة عن بدايات إدماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العالمي الرأسمالي بصورة مباشرة زمن الانتداب البريطاني على فلسطين. وتحاول الإبانة عن البعد التاريخي لاستبدال التحرر ب"السلام الاقتصادي" ونهج الحياة الليبرالي والهيمنة الاستعمارية المباشرة على فلسطين. لذا ترتكز هذه الدراسة على إشكاليتين رئيسيتين للبحث، أولاها تسأل عن الكيفية التي اُستبدِل فيها التحرر الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الليبرالي الاستعماري؟ أما ثانيتها فتسأل عن أثر عملية الاستبدال هذه والسياسات الاقتصادية الرأسمالية الليبرالية على المجتمع الفلسطيني؟ وتتفرع عن هاتين الإشكاليتين أسئلة ثانوية، تُلقي بذاتها نحو الانكشاف، وهي:

1. كيف انبنت الثقافة الاستهلاكية ومعالم الاقتصاد الرأسمالي في فلسطين زمن تولي الانتداب البريطاني إدارة فلسطين؟ وكيف وظفّت الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسيات خطابها لإدماج فلسطين في السوق الليبرالية الكولونيالية خلال الحكم الاستعماري المباشر؟
2. ما دور المؤسسات المالية الأجنبية – البنوك وشركات التأمين والرهن العقاري – في ربط الاقتصاد الوطني بالرأسمالية الكولونيالية زمن الانتداب؟ وما علاقة التسهيلات الإقراضية بالاستثمار الرأسمالي وبالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟
3. لماذا طرحت حكومة الانتداب مشاريع "التنمية" الجديدة؟ وما هي قروض تحسين الإنتاج وخاصة في قطاع الحمضيات والتي أصبحت سياسة عامة في العقد الأخير من إدارة بريطانيا لفلسطين؟ وما مدى مساهمتها في تشكيل مجتمع مدني جديد تحت الهيمنة الاستعمارية؟

المداخلة

يذهب هذا البحث إلى القول إنّ السياسات الاقتصادية الانتدابية في فلسطين مأسست للتطبيع الاقتصادي مع الاستعمار، من أجل إقصاء المشروع السياسي التحرري ووضع البنية التحتية لمشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وتمثلت سياساته في محاولاته تغيير البنية الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والسياسية من خلال تكريس ثقافة الاستهلاك، ورفع مديونية الفلسطينيين للنظام الرأسمالي. وتتضح مساعي الانتداب عقدا بعد الآخر أثناء توليه إدارة فلسطين في مسألة تحييد العمل الثوري بتوظيف أيديولوجيا العولمة داخل المجتمع الفلسطيني، وتنميطه على نمط الثقافة الأوروبية. كما كانت هيمنة الحكومة الكاملة على الاقتصاد عاملا مباشرا في تبلور مجتمع مدني فلسطيني مستعمَر مُتعاوِن مع المستعمِرين البريطانيين والصهاينة. وتحت وطأة التمويل الخارجي وأوهام التنمية، تم الحفاظ على تبعية الاقتصاد المحلي للاقتصاد الكولونيالي، ومن شأن ذلك أن يُرسخ الهيمنة والثقافة الرأسمالية، ويزيد من التبعية للقوى الأوروبية والأمريكية.

حد المصطلحات

تُحدد هذه الدراسة إطارا لبعض المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة بموضوع البحث، وتُصاغ في سياقها لما تتوخاه من معنى:

الهيمنة: في الأصل يشير مصطلح هيمنة يشير إلى تسلط الدولة داخل اتحاد كونفدرالي، ويُفهم الآن بشكل عام بأنه يعني السيطرة بالقبول. هذا المعنى الأوسع تم استحداثه وشيوعه في ثلاثينيات القرن العشرين على يد أنطونيو غرامشي، والذي بحث في سبب النجاح الكبير للطبقة الحاكمة في تعزيز مصالحها في المجتمع. فالهيمنة في الأساس قوة الطبقة في إقناع الطبقات الأخرى أن مصالحها هي مصالح الجميع. وبالتالي فالسيطرة لا تُملي ذاتها بالقوة وحدها، ولا حتى بالإقناع العملي وحده، ولكن بسيطرة أكثر براعة وشمولية على الاقتصاد، وعلى

أجهزة الدولة وعن طريقها يتم تقديم مصلحة الطبقة الحاكمة كمصلحة عامة وبالتالي يُؤخذ من المسلمات. وهذا المصطلح مفيد لوصف نجاح القوة الإمبريالية مع الشعب المستعمَر.[1]

الليبرالية: يُعرفها غرامشي على أنها "الفصل بين السلطات" بكل مواطن قوتها وضعفها، ويظهر موطن الضعف في الليبرالية وهو البيروقراطية، أي تبلور الكوادر العليا التي تمارس سلطة القهر والتي تتحول في لحظة معينة إلى طبقة مغلقة، ومن هنا كان المطلب الشعبي بالانتخاب هو مطلب ليبرالي متطرف.[2]

بينما لم يذكر منظر الاقتصاد الليبرالي آدم سميث، والذي يدعو إلى حرية التنافس والمبادلة التجارية، أبداً مصطلح "ليبرالية" في كتاباته إلا أنه حدد مفهومها ومعالمها، والتي تكمن في أن "حق الملكية الذي يتمتع به كل رجل في عمله الخاص إنما هو الحق الأقدس، وغير القابل للانتهاك، بقدر ما هو الأساس الأوّلي لكل ملكية أخرى".[3] ويرى أن القوانين التي تضعها الدولة من شأنها أن تَحد من الجهد والمثابرة للعامل.

وجون ستيوارت ميل؛ منظر الليبرالية السياسية، يحددها في "التطور الحر للفردية" وهو عنده أحد المكونات الأساسية للازدهار؛ فهو ليس عنصرا ثانويا مع كل ما تدل عليه مصطلحات الحضارة والتعليم والتربية والثقافة من معان فحسب، ولكنه بحد ذاته جزءا وشرطا لكل تلك الأشياء... وهناك شرطان لتحقيق فردية القوة والتطور؛ هما الحرية، وتعدد المواقف، وينجم عن هذين الشرطين النشاط الفردي والتنوع المتعدد الأوجه.[4]

إن الليبرالية الاقتصادية والسياسية تبعا لسميث وستيوارت ميل أسسّتا للفردية والتطور، وادّعتا بأنها تمثل بوادر "النهضة"، أما غرامشي رأى فيها سلطة للقهر؛ وهي في السياق الفلسطيني تفسر على أنها جزء من هذا الخطاب النهضوي الذي حملته أوروبا بعد نهضتها الصناعية، وكان مدعاة للسيطرة على الأمم الأخرى.

---

1. بيل أشكروفت وآخرين. دراسات ما بعد الاستعمار. ترجمة: أحمد الروبي وآخرون. (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2010): ص 197.
2. أنطونيو غرامشي. كراسات السجن. ترجمة عادل غنيم. (بيروت: دار المستقبل العربي، 1994): ص 259.
3. آدم سميث. بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم. ترجمة حسني زينه. (بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2007): ص179-180.
4. جون ستيوارت ميل. عن الحرية. ترجمة هيثم الزبيدي. (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع ، 2007): ص68-69.

النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة: هي "النموذج السياسي والاقتصادي الذي يعّرف به عصرنا – وهي تتعلق بالسياسات والعمليات التي تتيح لحفنة من الشركات الخاصة السيطرة على أكبر حيّز ممكن من الحياة الاجتماعية كي يتم تحقيق أقصى الأرباح. وارتبط اسمها في البداية برونالد ريغان ومارجريت تاتشر، وأصبحت خلال العقدين الماضيين الاتجاه السياسي والاقتصادي المهيمن كونيا، وقد تبنتها الأحزاب السياسية في الوسط والعديد من اليسار التقليدي وكذلك اليمين. وتمثل هذه الأحزاب وسياساتها المصالح الآنية لكبار أغنياء المستثمرين وأقل من آلاف من الشركات العملاقة".[5]

والبعض يُطلق عليها **الليبرالية المُحدَّثة**: ويحددها بأنها تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتح اقتصادها على السوق العالمية.[6] وفي سياق هذه الدراسة يمكن أن تُعرف النيوليبرالية على أنها عملية ترميم لليبرالية، والتي أعادت صياغة وبناء المنظومة الليبرالية القائمة على الرأسمالية بأهدافها ومبادئها القائمة على الحرية الفردية والتنافس واحتكار السوق.

العدالة الاجتماعية: هي نظام اقتصادي اجتماعي تتبناه الدولة ومجتمعها المدني لتُحقق المساواة بين أفراد المجتمع بإلغاء كافة الفروقات الطبقية بينهم من خلال توزيع الثروات والموارد بشكل عادل، بحيث "يدخل الناس في الإنتاج الاجتماعي لمعيشتهم في علاقات محددة ضرورية ومستقلة عن إرادتهم، تتناسب مع مستوى معين من تطور قوى الإنتاج المادية. وتشكل هذه العلاقات في مجموعها البنية الاقتصادية للمجتمع، أي القاعدة الحقيقية، التي تنتصب فوقها بنية فوقية سياسية وقانونية، تتطابق معها أشكال محددة للوعي الاجتماعي".[7] "فالمطلوب هو إعادة تنظيم البنية والعلاقات الحقيقية بين البشر من جهة، وعالم الاقتصاد والإنتاج من جهة

---

5. نوعام تشومسكي. الربح فوق الشعب الليبرالية الجديدة والنظام العولمي. ترجمة مازن الحسيني. (رام الله: دار التنوير، 2000): ص9.
6. أفهيلد هورست. اقتصاد يغدق السوق فقرا. ترجمة عدنان عباس علي. (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007): ص8.
7. غرامشي، مرجع سابق: ص 469.

أخرى. سوف تكون عناصر البنية الفوقية حتما قليلة العدد، تتميز ببعد النظر والكفاح".[8] وفي السياق الفلسطيني تُوضع العدالة الاجتماعية ضمن إطارين، الأول يتعلق بضرورة إتباع منهج الاقتصاد السياسي الذي يحقق عدالة في التوزيع والمساواة في الحقوق والواجبات. والثاني يندرج تحت حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرها وتحررها من الاستعمار بكافة أشكاله وأساليبه كباقي شعوب العالم.

المجتمع المدني: في المعنى الهيجلي لمفهوم المجتمع المدني، يضع الدولة/ المجتمع السياسي في مقابل المجتمع المدني باعتبارهما لحظتين في البنية الفوقية، ويشمل المجتمع المدني في فلسفة هيغل العلاقات الاقتصادية. ويقول غرامشي أن الدولة = المجتمع المدني + المجتمع السياسي؛ أي الهيمنة التي يحميها درع القهر. وأحيانا أخرى يقول "المجتمع المدني والدولة هما في الواقع الملموس شيء واحد"، إذ يعتبره جهاز "الهيمنة الخاص".[9]

بينما يُعرفه عزمي بشارة بمفهوميه المعجمي والتاريخي. والمعجمي؛ ذو دلالة تتعلق بالدولة، والتعامل العادي للدولة مع مواطنيها لتمييزه من التعامل العسكري والجنائي والديني، ويتعلق بالتعامل مع مواطني دولة المواطنين، والمواطنة شرطه التاريخي. أما الدلالة التاريخية فتبين أن المجتمع المدني يمثل عملية "الدمقرطة"، ومن ناحية أخرى يمثل جانبا محددا من عملية الدمقرطة أي ذلك الجانب الذي يميز مرحلة تاريخية محددة في علاقة المجتمع مع الدولة، وليس في علاقة الدولة بذاتها أو المجتمع بذاته، فهنالك علاقات تجمع الفرد والمجتمع والدولة في وحدة واحدة عن طريق تنظيم العلاقة بينهم.[10]

الاستهلاكية: هي أن تكون القيمة الاستعمالية للمنتوج في المجتمعات أكثر أهمية من قيمته التبادلية، ويتقيد هذا المنتوج بالمدى الواسع أو الضيق للحاجات الاجتماعية.[11] وكذلك فهي "طريقة جديّة في الحياة، ذُكر أنها

---

8. المرجع السابق: ص 275.
9. المرجع السابق: ص274/227.
10. عزمي بشارة. المجتمع المدني: دراسة نقدية. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث، 2012): ص 32-82/24.
11. فريدريك إنجلز. موجز رأس المال. ترجمة فالح عبد الجبار. (بيروت: دار الفارابي، 2013): ص141.

أوجدت إنسانا يحمل فلسفة في الحياة تلزم البشر بإنتاج أشياء أكثر وأكثر، أي هذه السنة أكثر من السنة التي سبقتها وأكثر في السنة التي تليها، وهكذا. كما أنها فلسفة تشدد على قيمة مستوى الحياة أكثر من تشديدها على القيم الأخرى. وقد شكل ظهور مجتمع النمو المضطرد والثقافة الرأسمالية مرحلة جديدة ضمن العملية التاريخية الجارية . ولكن لم يحدث في التاريخ أن وُجد مجتمع مؤَسس على هذه الفئات من الناس: الرأسمالي الذي يعمل لهدف وحيد هو استثمار المال وجمع الارباح، والعامل الذي لا يملك وسيلة للعيش إلا جهده وتعبه، والمستهلك الذي جعل هدفه الوحيد شراء الخدمات والبضائع واستهلاكها بشكل متزايد".[12]

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في البحث عن بدايات الاستعمار الاقتصادي المباشر للسوق الفلسطيني، وتكشف عن تجلياتها زمن الانتداب البريطاني على فلسطين، وهي الحقبة التي بدأ فيها انحراف المشروع السياسي الفلسطيني عن مساره التحريري، بسبب تلاعب قوى الاستعمار في بنية المجتمع الفلسطيني وربطه بالرأسمالية الليبرالية "العالمية". كما تكشف عن آليات اقتصاد الهيمنة الأوروبي والأمريكي في رسملة الاقتصاد المحلي وتفكيكها من خلال قراءة إعلانات وتقارير الصحف، والتي ستبين ثقافة الاستهلاك التي روجت لها الشركات العابرة للقوميات، بالإضافة إلى رفع مديونية المجتمع الفلسطيني وسلخه عن المشروع السياسي لصالح العمل الاقتصادي.

منهجية الدراسة

في ظل الجمع ما بين التاريخ والاقتصاد والثقافة لفهم بنية الخطاب الرأسمالي الليبرالي في فلسطين، لا بد أن يتم تفكيك هذا الخطاب والحفر على تاريخه عبر دراسة الاقتصاد السياسي منذ أن تواجد الانتداب البريطاني

---

12. ريتشارد أتش روبتز . المشاكل العالمية وثقافة الرأسمالية. ترجمة فؤاد سروجي. (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2008): ص 20-21.

على أرض فلسطين. لذا تتبنى هذه الدراسة الأسلوب التفكيكي في تحليل عيناتها ومصادرها الأولية والتي تجمع ما بين التاريخ والاقتصاد، وتستند في بعض جزئياتها إلى المنهج الحفري[13] كأداة تفكيك خطاب وممارسات الاستعمار المباشر في فلسطين، والذي يحلل بعض عينات الدراسة التي أُخذت من الأرشيف كأرشيف أو تلك التي تم جمعها من الصحف القديمة، بالإضافة إلى التحليل السيميائي للعينات الأخرى المتعلقة بالإعلانات. وتم استخدام المنهج هنا كأسلوب للتحليل، وليس لحصر الدراسة بما أنها تصيغ تأريخ جديد تستخدم الاقتصاد لفهم وكشف رواية تاريخية محلية، وبناء عليه سيتم تحليل البعد التاريخي للممارسات الرأسمالية في فلسطين المستعمَرة البريطانية، التي استعاضت عن التحرر بالاقتصاد الليبرالي والليبرالي الجديد.

وقد تم الاستناد إلى الحفرية المعرفية والتي هي الأكثر مواءمة لقراءة وتحليل تاريخ الاقتصاد السياسي، والتنقيب عن آثارها لفهم العلاقة على مداها البعيد بين سلطتي رأس المال والسياسة. وتبني الدراسة خطوات التحليل بالارتكاز بداية على خطاب الشركات العابرة للقوميات في الصحف، وهي قراءة سيميائية بالإضافة إلى كونها عملية تفكيك للخطاب الرأسمالي العابر للحدود. ومن جانب آخر تحلل الدراسة خطاب المؤسسات المصرفية وأوراقها الأرشيفية. وما يُعين الباحثة في تفسير آليات ودواعي رسملة السوق الفلسطيني في الحقبة الانتدابية هو عملية البحث على جذور وتاريخ اللبرلة ضمن السياق الاستعماري. وتعتمد هذه الدراسة على أوراق أرشيف بلدية نابلس، والصحف الفلسطينية كأرشيف فلسطيني ولكونها بدأت بالصدور قبل حوالي قرن واستمرت زمن الانتداب، ومن أهمها فلسطين والكرمل، في حين أن الدفاع بدأت بالصدور في منتصف العهد الانتدابي. وتقوم منهجيتها على تحليل صور الإعلانات المنشورة في الصحف المذكورة لكل من الشركات التجارية الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى إعلانات وتقارير البنوك. وإلى جانب ذلك، فإن هناك مادة غنية من التقارير والأخبار المتعلقة بالقروض، وخاصة في فترة الأربعينيات ساهمت في تدعيم الفصل الرابع.

13. ميشيل فوكو. حفريات المعرفة. ترجمة: سالم يفوت. (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987): ص125.

موقع الباحثة: طالبة في برنامج ماجستير الدراسات العربية المعاصرة في جامعة بيرزيت. ورسالة الماجستير هذه محاولة بحثية للكشف عن سياسات الاستعمار ورأسماليته في إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني ولبرلته، وإقصاء مشروع التحرير.

مراجعة الأدبيات

هناك العديد من الباحثين الذين درسوا تاريخ الاقتصاد الفلسطيني على مراحل مختلفة من تاريخه، وخاصة الاقتصاد التنموي خلال المرحلة الأوسلوية. ففي التاريخ الفلسطيني المستعمَر هناك علاقة جدلية ومعقدة بين عدة فواعل سياسية واقتصادية وثقافية، وهذه الفواعل مثلت ثلاث حركات أساسية تبتدئ بالنخبة الاقتصادية الوطنية أو البرجوازية الوطنية؛ والنخبة السياسية أو الحركة الوطنية/المقاومة؛ ونهاية بالحركة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والفكرية التي ساهمت في دوام الحالة الكولونيالية، وبالتالي أنتجت دينامية تفاعل الحركات الثلاث هذه على الساحة الفلسطينية ما يُمكن أن يُسمى ب"الاقتصاد المشّوّه".

وتستعين هذه الدراسة ببعض الكتب والدراسات ذات الصلة وتعمل على مقاربتها بها, والتي تتناول بُعد العلاقة والمدى بين اللبرلة واللبرلة الجديدة الاستعماريتين بالنقد والتحليل، وتنقسم إلى محورين رئيسيين: **المحور الأول:** وينتقد علاقة الاقتصاد الفلسطيني بالليبرالية العالمية – فكريا وعمليا، وذلك لفهم سيرورة تبَنّي الاقتصاد الرأسمالي والربط المباشر به وبدايات تطور العلاقة في إطارها التاريخي. بينما **المحور الثاني** يُركز على الأدبيات التي تتحدث عن استبدال التحرر والعدالة الاجتماعية بالنيوليبرالية والتنمية الاقتصادية – تنمويا. وتُصنف هذه الدراسات النقدية على النحو التالي:

أولا: اللبرلة الاقتصادية (رَبْطٌ) و(تَبَنِّي)

يسرد عادل منّاع تاريخ فلسطين في مُستَهَل الحكم العثماني وحتى سقوطه في مؤلفه **"تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700–1918"**. ويتناول أكثر الأحداث التي أثرت في تاريخ فلسطين، والتي اطلع عليها العصر الحديث لفلسطين. ويُعرج على التحولات الحادثة في النخبة السياسية المحلية كونها وضعت حجر الأساس في بلورة مفهوم المجتمع الفلسطيني الحديث والتي لها الأثر الأكبر بعد بروز قوى محلية كالزيادنة، لدورهم في خلق استقرار اقتصادي وأمني ونفوذ سياسي. وقد تعاقبت الأحداث في العقود الثلاثة الأولى من القرن التاسع عشر في فلسطين حتى وصل إبراهيم باشا لها، وخضعت فلسطين للحكم المصري، ليُدخِل سياسات إدارية وتجارية جديدة استنفذت قدرات الشعب على تحملها. مما استدعى محمد علي باشا الى قمع الثوره التي قامت ضد نجله إبراهيم، وفتح أبواب فلسطين أمام النفوذ القنصلي والتجاري الأوروبي والجمعيات التبشيرية. ومنّاع يُعيد التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية إلى عودة الحكم العثماني وتنظيماته بعد أن ربطت السوق الفلسطيني بالسوق الأوروبي الرأسمالي، والتي بدورها غيرت بنية المجتمع المحلي لجعله مجتمعا طبقيا بامتياز.[14] فكانت سياسات الخصخصة التي نظمها الحكم العثماني في فلسطين قد سمحت للمنظمات الدولية التدخل في فلسطين بصورة مباشرة، وزيادة نسبة الاستيطان والإرساليات فيها، ونمت فيها جذور الصهيونية، و تعدّ هذه السياسات الافتتاحية الأولى للرأسمالية في فلسطين، وبواكير قلب بنيتها الاجتماعية والاقتصادية رأسا على عقب.

ويتناول ألكزاندر شولش في **"تحولات جذرية في فلسطين1856–1882"** أحداثا هامة ساهمت في فتح الطريق أمام الاستعمار منذ أن وصل نابليون فلسطين، فضلا عن التنظيمات العثمانية التي مهدت الطريق أمام الرأسمالية الليبرالية لاختراق الاقتصاد الفلسطيني. واعتبر التطور الأكبر في تاريخ فلسطين في القرن التاسع عشر،

14. عادل منّاع. تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999).

قد جاء إثر صلح باريس 1856 الذي سمح بالوصاية الأوروبية على البلاد والتغلغل في أسواقها ونظامها الإداري والاجتماعي بعد حرب القرم وحتى أول موجة هجرة يهودية عام 1882 إلى فلسطين. إن شولش، وفي الجزء الثاني من مؤلفه يوضح مدى التطور الاقتصادي في فلسطين في سياق الاستعمار الأوروبي وسياق الحركة الصهيونية التي لم تكن سوى حركة واحدة من الحركات الكولونيالية الأوروبية. ويعدُّ شولش القنصليات أساس التغلغل الأوروبي في فلسطين في القرن التاسع عشر، والتي اتضح لاحقا من حساباتها الجمركية حدّ اتساع التجارة الخارجية "الصادرات"، ولا سيما في المنتجات الزراعية لأن فلسطين كانت مجتمعا زراعيا تبدّل لمجتمع رأسمالي. وهذا على قدر كبير من الأهمية كونه تمهيدا وفاتحة للدمج المتزايد لفلسطين في السوق الأوروبية، بعد أن أصبحت مُورِّدة للمنتجات الزراعية الخام، فحولت الأرض لسلعة تجارية تُلبي حاجات الأسواق الأوروبية- الأمريكية، والتي خلقت طبقية لم تكن موجودة في المجتمع الفلسطيني وتمثلت في الطبقة الغنية ممن تملكوا الأراضي الأولى، وتضم: العائلات الكبرى، والبرجوازية الرأسمالية والرأسماليين الأجانب. أما الفئات الثلاث هي من عزز حركة رأس المال التجاري والمصرفي الأوروبي في فلسطين خلال القرن التاسع عشر.[15] وهذا يُعد منعطفٌ تاريخيٌ في الاقتصاد الفلسطيني خلخل مقومات الحياة الاجتماعية وقتذاك، ولكنها أصبحت أكثر عنوة وأشد خطورة، وهو ما يسعى هذا العمل البحثي لكشف تجلياته. وشولش نظر إلى هذه التحولات على أنها جذرية، لكن الوجود الانتدابي يكشف عن التحولات المباشرة التي أحدثها في الاقتصاد الفلسطيني وساهمت في تغيير بنية مجتمعه.

إن كتاب "**الفلسطينيون: صيرورة شعب**" يقسم ويحلل تاريخ فلسطين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بناء على ثلاث حقب "تمرد" فلسطينية، أولها منذ لحظة نشوء فلسطين "المعاصرة" على حد تعبير يوئل مغدال وباروخ كمرلنغ، وهي الحقبة التي أدخل فيها المصريون التغييرات والإصلاحات التي بدأت منذ عام 1834 إلى

15. ألكزاندر شولش. تحولات جذرية في فلسطين 1856-1882. ترجمة كامل جميل العسيلي. (عمان: الجامعة الأردنية، 1993).

مجتمع الفلاحين، و"تمرد" إبّانها الفلاحون على حكم إبراهيم باشا العسكري، والذي رافقه توسيع في علاقات الساحل الفلسطيني الاقتصادية مع أوروبا. ورافق هذا الحكم تحول جذري على الاقتصاد الفلسطيني إثر تحوله من اقتصاد المعيشة المحدود لاقتصاد السوق الرأسمالي الأوروبي والأمريكي.[16] ويمكن القول بأن هذه كانت بذور غرس الرأسمالية في فلسطين التاريخية ولكن الانتداب البريطاني هو الذي ربط ووصل الاقتصاد الفلسطيني بالسوق العالمي بشكل مباشر، وسوف تتعرض الدارسة لهذا العمل البحثي بالدرس والتحليل في فصولها.

وكانت ثورة 36-39 "التمرد" الأكبر/الإضراب العام والمقاطعة تبعا للمؤلفين في سبيل تحرير البلاد من الاستعمارين البريطاني والصهيوني. ويحكي المؤلفان قصص النزاعات الفلسطينية الداخلية بين الأرستقراطية المدينية المتواطئة والفلاحين القرويين المتمردين خلال مرحلة العصيان والثورة، وتناول كتاب "الفلسطينيون" الجانب السياسي لأحداث الثورة وركز على حالة الفوضى وأبعادها، التي سادت حينذاك. ولم يتناول الجانب الاقتصادي بعد انتهاء ثورة 36-39، والذي سيخص هذا العمل البحثي فصلا كاملا لتحليله اقتصاديا وتفكيك صوره. ويؤكد مغدال وكمرلنغ على جذرية التحول الاقتصادي في فلسطين عقب التغير الاقتصادي والسياسي بعد حرب 1967، بعدما انتهى دور المجتمع الزراعي ليتبنى اقتصادا جديدا يرزح تحت سلطة الصهاينة. ولم يُسهب المؤلفان في التغيرات الاقتصادية بقدر تعمقهم في تأريخ الأفعال السياسية الإسرائيلية وردود الأفعال الفلسطينية وقتها.

في كتاب "**One Palestine, Complete: Jews and Arabs under the British Mandate**" لمؤلفه توم سيجيف يتفحص علاقة بريطانيا بالحركة الصهيونية من ناحية، وعلاقتها بالعرب والفلسطينيين من ناحية أخرى، وذلك في أعقاب انتدابها لفلسطين ليقدم روايات الأطراف الثلاثة تجاه القضية الفلسطينية وقيام دولة إسرائيل إلى جانب الانتداب البريطاني وخلفا له. وأكد سيجيف من خلال الأوراق الأرشيفية على حجم

16. باروخ كمرلنغ ويوئل شوئيل مغدال. الفلسطينيون صيرورة شعب. ترجمة حمزة غنايم. (رام الله: مدار، 2001).